النقد اللغوي في الشعر العربي

أ. نهاد معماش

➢ مقدّمة:

إنّ اللّغة هي المرآة العاكسَة للمستَوى الثّقافي الذي عاشَته أو تَعيشه أمّة من الأمم، لذا فهي الموضوع الذي عُني ببَحثه الدّارسون على مَرّ العصور. والأمّة العربيّة من الأمم التي عُنيَت بلُغاتها؛ حيث تُعَدّ الحَركة النّقديّة التي وُجّهَت للغَة الشّعر من أبرَز مظاهر هذه العناية.

ولأنّ اللغة في الشّعر تَتَجاوَز وظيفتها الإبلاغيّة إلى الوظيفة الشّعريّة الجماليّة الرامية إلى التأثير في المتلقي، فإنّ الإشكاليّة التي تُطرَح هي: فيم يَتمثّل عمل الناقد اللغوي في نقده للشّعر؟ وهل يقتصر النّقد اللغوي على مُجرَّد بيان الصواب والخطأ اللغوي؟ وهل يُمكن للناقد الأدبي إهمال الجانب اللغوي للعمل الأدبي؟ للإجابة عن هذه الأسئلة اعتمَدت المنهج الوصفي مع الاستعانة بالتّحليل.

والبحث في مجال النّقد اللّغوي بالغ الأهميّة؛ لأنّ ما وَصَلَنا من جهود القدماء فيه لم تُصنَّف فيه كُتُب مُستَقلّة، وإنّما جاء مبثوثا في ثنايا الكتب الجامعة لعلوم العربيّة، وهنا تكمن صعوبة البحث فيه. لذلك جاءت هذه الدراسة الموسومة ب: النّقد اللّغوي في الشّعر العربي مُوَزّعة على أربعة مباحث، تضمّن المبحث الأوّل حديثا عن مصادر اللغة العربية وما دار حولها من خلاف، مع فَصل القَول في ذلك. والمبحث الثاني جاء على بيان مفهوم النقد اللغوي وخاصيّة اللغة الشّعريّة، أمّا المبحث الثالث فَفَصّل القَول في فئات النقّاد والمستويات اللغويّة التي تناولها نقدهم. ومثّل المبحث الأخير مربط الفَرس؛ إذ تضمّن تحليلا لنماذج من النّقد الموجّه للشّعر العربيّ؛ حيث تمّ فيه أخذ نموذج من كلّ حقبة زمنيّة مَثّلَت مُنعرَجا في التأليف الشعريّ، فأورَدتُ فيه مثالا للشّعر الجاهليّ ونقده، وكذا الإسلاميّ، والمولّد، والحديث، والمعاصر.

وأهمّ الدّراسات السابقة التي تصبّ في هذا الصّدد : (مسالك القول في النقد اللغوي) لصلاح الدين الزعبلاوي، وبحث (النقد اللغوي بين التحرير والجمود) و (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري) وكلاهما لنعمة رحيم العزاوي، ودراسة علي ناصف النجدي (في النقد اللغوي).

➢ المبحث الأوّل: مصادر اللّغة العربيّة.

إنّ المراد بمصادر اللّغة العربيّة هي تلك المظان التي يُحتَجّ بها في علوم العربيّة: من لغة ، ونحو، وصرف، ومعانٍ، وبيان، وبديع. إذ هي مرجع العلماء في إثبات فصاحة لفظ أو صحّة قاعدة أو استحسان صورة. ولأنّ المُشافَهة تُعَدّ أبرز سِمات نقل الأمّة العربيّة لتراثها العلمي، فإنّ السّماع والرّواية يُعَدّان أهمّ مصادر التّلقّي عندها. وبين هذين المصطلَحَين اتّصال عميق، ممّا جعل بعض الدّارسين يجعلهما أمرا واحدا؛ ذلك لأنّ مسموعات كلّ جيل كانت تتحوَّل بالضّرورة إلى مرويّات الأجيال الموالية له١. غير أنّه لابُدّ من الإشارة إلى ما بينهما من فَرق من النّاحية المنهجيّة.

فالسّماع: هو الأخذ المباشر للمادّة اللّغويّة عن النّاطقين بها. أمّا الرّواية: فهي ما يرويه العالم عن عالم آخَر أو عن جيل سابق أو مُصنَّف لغويّ. إذ الفيصَل في التّفريق بين المصطلَحَين هو عدد الفواصل بين المادّة اللّغويّة ودارسها٢. وقد أدرَك أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧ه) هذا الفرق فآثَر استعمال مصطلَح (النّقل) لما يَحمله من دلالة جامعة لهما؛ فالنّقل "هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عن حَدّ القلّة إلى حَدّ الكثرة "٣.

لكن ما نَراه أنّه لا مُشاحَّة في الاصطلاح؛ أي إنّ المصطلحات لا تُفرَض، وإنّما تخضَع للاستعمال. ومن الملاحَظ أنّ الذين ألّفوا في أصول النّحو قد ارتَضَوا مصطلَح السّماع خاصّة المتأخّرين منهم٤.

وينقسِم المسموع المرويّ إلى أقسام ثلاثة: القرآن الكريم، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرَب شعره ونثره. أمّا اثنان منهما فلا خِلاف في عَدّهما حُجّة في

تقويم ما انحَرَف من الكلام، وهما: القرآن الكريم، وكلام العرب بشقَّيه (الشّعر والنّثر)، لكن الذي اختُلف في الاحتجاج به الحديث النّبويّ، وسنأتي على تفصيل القول في كلّ مصدَر منها.

١) القرآن الكريم:

حيث يُمثِّل أعلى درجات الفصاحة، وهو أصحّ المصادر وأثبتها، لذا أجمَع العلماء على الاحتجاج به، وبكلّ ما وَرَد أنّه قُرئ به٥. ونعني بذلك القراءات القرآنيّة سواء ما تواتر وما شَذّ منها.

غير أنّه ينبغي علينا التّمييز هنا بين موقف أهل اللّغة من القراءة القرآنيّة في باب اللّغة، وبين موقفهم منها في باب التّقعيد النّحوي. فالقراءة القرآنيّة بعَدّها تأدية صوتيّة للقرآن الكريم تختلف فيها ألفاظ الوحي في كتْبَة الحروف وكيفيّتها من تخفيف وتثقيل وغيرها٦، فهي من وجهة النّظر اللّغويّة نصّ عربيّ فصيح يُستَشهَد به في إثبات سَلامَة التّعبير، ويُتَّخَذ دليلا لتصحيح كثير من الاستعمالات٧. ولا تُشتَرَط فيها الكثرة والاطّراد، ولا ما وضَعَه الفقهاء من شروط لقَبولها فيما تَمثَّل في: موافقة العربيّة ولو من وَجه، وموافقة الرّسم العثماني، وكذلك صحّة سنَدها إلى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم. أمّا النّحاة فيجعلون مقياس الكثرَة والشّيوع في المسموع هو الأساس في بناء القواعد؛ حيث يَضعون جميع النّصوص في كفّة –حتّى وإن كان النّصّ من القرآن– ويقيسون على الشّائع من كلام العرب٨.

ونقول إنّ القراءة القرآنيّة مصدر من مصادر اللّغة سواء أكانت متواترة أم آحادا أم شاذّة؛ ذلك لكَونها لا تَخرُج عن حدود الفصاحة الزّمنيّة التي وَضَعها الأصوليّون. كما أنّنا نرى أنّه لا حُجّة للنّحاة في رَدّ المتواتر منها؛ ذلك لأنّ القُرّاء لم يَقرؤوا بغير ما رَخَّص لهم به النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم، وهو ما ذهب إليه ابن الطيّب الفاسي في قوله: "والعجب من ضَعَفَة النحاة كيف يتجرّؤون على ردّ القراءة المتواترة المشهورة بمُجرّد الأمور الأغلبية في الكلم العربية ولا يَستَصعبون ردّ المتواتر من القرآن"٩. وأنّه "يُقَدَّم الكلام المسموع من العرب على القياس، ك(استَحوَذ) المخالف لقياس بابه وهو(استَحاذ) قُدِّم على قياس ما سُمِع منهم ممّا يُخالف ذلك، غير أنّه لا يُقاس عليه، فلا يُقال في (استقام): استَقوَم، ونحو ذلك قَصرا للرّخصة على مَحلّها"١٠.

٢) الحديث النّبوي الشّريف:

وهو ثاني مصدر من مصادر اللّغة؛ لكَونه يتبَوَّأ المرتبة الثّانية بعد القرآن الكريم من حيث فصاحته وبلاغته، فلَم تَعهَد العربيّة في تاريخها بيانا بعد القرآن أبلَغ من كلام النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم؛ حيث أُوتِي جَوامع الكَلِم، فَجَاد له اللّفظ واستقام له المعنى. لذا فإنّه لا خلاف بين اللّغويّين في جَعْله مصدَرا هامّا من مصادر اللّغة من حيث إثبات الألفاظ وضبطها، والاحتجاج بوجودها في لغة العرَب. إلّا أنّ النّحاة اختلَفوا في جواز الاحتجاج به لإثبات صحّة القواعد النّحويّة؛ أمّا الأوائل منهم فكان تحرُّزهم الدّيني مانعا لهم من ذلك، فهذا سيبويه (ت ١٨٠ه) لم يُورِد في كتابه – على ضَخامته– سوى أحاديث معدودة، دون أن ينسبها إلى النّبي صلّى اللّه عليه وسلّم، وتابَعَه في ذلك المبرّد (ت ٢٨٥ه)١١؛ وذلك تَورّعا وخوفا من الكذب عليه صلّى اللّه عليه وسلّم. فَعِلم دراية الحديث لم يستوِ على سوقه في تلك الفترة١٢. وكان هذا مذهب النّحاة في التّعامل مع الحديث إلى غاية مجيء ابن مالك (ت ٦٧٢ه) فاتّخَذَه مُعتَمَدا في استنباط القواعد مُستَدركا بها ما فات الأوائل، وكان ذلك سَببا لنُشوء ثلاثة اتّجاهات في هذه المسألة: الاتّجاه المُجيز للاحتجاج به، والاتّجاه المانع (وقد مَثّله أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥ه))، والاتّجاه الذي توسَّط بين الجواز والمَنع (ويُمثّله أبو إسحاق الشّاطبي (ت٧٩٠ه))١٣. وكان ممّا برّر به المانعون موقفهم: رواية الحديث بالمعنى، وكَون رواته كانوا أعاجم ممّا أدّى إلى اللّحن فيه١٤.

ونقول إنّ ما بَرّر به المانعون موقفَهم لا ينطبق على جميع الأحاديث، كما أنّ كِبار علماء الحديث لم يُجيزوا نقل الحديث بالمعنى، إضافة إلى ذلك إنّ مُعظَم الأحاديث دُوِّنَت في الصّدر الأوّل قبل فساد اللّغة، حيث إنّ تبديل أولئك المبدِّلين –على تقدير تبديلهم– ممّا يُحتَجّ به لانتمائه إلى عصور الفصاحة. كما أنّه لا يوجَد اختلاف بين ما ذَهَب إليه المُجيزون وعلى رأسهم ابن مالك – فلاطّلاعه على علم الحديث أدرَك ما يُؤخَذ منه وما يُرَدّ– وبين ما توصَّل إليه أصحاب الرّأي الوسط خاصّة المُحدَثين منهم (كما فعَل الأستاذ محمّد الخضر حسين، ومجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة) حين وَضَعوا أصنافا مُعيَّنة من الأحاديث التي يُحتَجّ بها١٥.

٣) كلام العرب:

ويشمل كلّ منظوم ومنثور صادر عمّن

يُوثَق بفصاحته، فبَعد نزول القرآن الكريم واتّساع الرّقعة الإسلاميّة بدأ ظهور اللّحن وخيف على كتاب الله تعالى، فَبدأ جَمع اللّغة من البوادي. وقد حَدَّد علماء العربيّة الإطار الزّماني والمكانيّ للاحتجاج، فأخَذوا عن كلّ شخص أصيل صحيح غير مُخالط للأعاجم، وقبلوا أقوال عرب الجاهليّة وفصحاء الإسلام إلى غاية منتصَف القرن الثّاني للهجرة في البوادي والحضر على السّواء. وامتدَّت عصور الاحتجاج إلى غاية القرن الرّابع للهجرة في البوادي فقط. وأمّا الإطار المكانيّ فتمثّل في عدد من القبائل التي تمّ الاحتجاج بلغاتها -مع تفاوُت درجاتها- وهي: قريش، قيس، تميم، أسد، هذيل، وبعض كنانة وبعض الطّائيّين١٦.

➢ المبحث الثّاني: مفهوم النّقد اللّغوي وخاصيّة اللّغة الشّعريّة.

• أوّلا: مفهوم النّقد اللّغوي.

ينبغي علينا لتَجلية هذا المفهوم الوقوف على دلالة مفرَداته، فإنّ هذا التّركيب (النّقد اللّغوي) تركيب وصفيّ، وُصِف فيه النّقد بكَونه لُغويّا.

والنّقد في اللّغة: " تمييز الدّراهم، وإخراج الزّيف منها..."١٧. وارتَبَط في الاصطلاح بمَجال الأدب، فصار إطلاق اللّفظ يَحمل دلالة: " تحليل القطَع الفنيّة وتحليل ما لَها من قيمة فنيّة "١٨؛ أي النّظَر في الأعمال الأدبيّة، والحُكم عليها استنادا إلى الوصف والتّحليل... وكلا الدّلالتين (سواء اللّغويّة أم الاصطلاحيّة) لا تَخرج عن معنى التّمحيص وبيان الجيّد من الرّديء. لذا فإنّ النّقد احتاج مَيادين عِدّة، فكان النّقد التّقاني، والنّقد الاجتماعي، والنّقد النّفسي... أمّا مُصطَلَح النّقد اللّغوي فَلَم يَرِد ضمن الأنواع التي عَرَفَت النّقد؛ وذلك لكَونه مُتَضَمَّنا في النّقد الأدبي وفي بقيّة علوم اللّغة. ولم يظهر كَمُصطلَح مُستقلّ إلّا في العصر الحديث مع (محمّد مندور) الذي دعا إلى تَبنّي المنهج اللّغوي في النّقد العربيّ١٩. وهذا لا يَعني أنّ الأوائل لم يَعرفوا نَقدا لُغويّا، وإنّما عُرِف هذا النّوع من النّقد منذ العصر الجاهليّ، بل على الأرجَح أنّه منذ العصر السّابق له؛ لأنّ ذلك المستوى الرّاقي من اللّغة الذي عُرِف عند الجاهليّين يوحي بأنّه سُبِق بتَصويب وتمحيص جَعَله يستقيم على هذه الشّاكلة. ولكن لموسوعيّة القدماء ضُمِّن في مؤلَّفات جامعة لعلوم اللّغة.

ومن ثَمّ فإنّ النّقد اللّغوي هو ذلك النّقد الذي يُخضِع العمل الأدبي لمقياسَين أساسيّين: أوّلهما السّلامة من الخَطأ ومُطابَقة النّظام اللّغويّ. وثانيهما إبراز مواطن الجَودة والرّداءة فيه٢٠؛ أي لابُدّ للنّاقد اللّغوي أن يكون على مَعرفة بعلم اللّغة مُتبحِّرا بظواهرها؛ حيث يَجعَل مُستويات اللّغة الأربَع (المستوى الصّوتي، والمستوى الصّرفي، والمستوى النّحوي، وكذا المستوى الدّلالي) مرجعا له في التّحليل والحُكم. ولا يَقتَصر عمله عند هذا الحَدّ بل يَتعَدّاه إلى ما هو أشدّ صعوبة منه، حيث يَكتَشف الطّاقات التّعبيريّة الإبداعيّة في النّص؛ أين تتجلّى عبقريّة اللّغة، وتتعَدّى مُجرَّد الإفهام إلى الإمتاع والإقناع. وبهذا يَتميّز النّاقد عن اللغويّ والنّحويّ في امتلاكه لحسّ لغويّ يُمكِّنه من كَشف حُجُب المعاني بفَكّ الرّموز وتجلية الإيحاءات٢١. وهذا يَفرض عليه أن يكون مُلِمّا بكَمّ هائل من المصادر اللّغويّة والأدبيّة: ككُتُب الأدَب العامّة، والمناظرات التّاريخيّة، والدّواوين الشّعريّة، والمقدّمات الشّارحة لها، وكذا كتب الضّرورات الشّعريّة، والبلاغة، والتّفسير، وغيرها...من أجل بيان ما يُعرَف بشِعْريّة العمَل الأدبيّ؛ حين تَتْكَفئ اللّغة على ذاتها فلا تُحيلنا إلّا على نَسَقها؛ أو بمَعنى آخر حين تتحوَّل الدّوال إلى مدلولات بذاتها، مُجَلِيًّا الطّبيعة الفنيّة للّغة،ولا يَتَأتّى ذلك إلّا لناقد بصير.

ولأنّ الشّعر احتَلّ مكانة سامية في الحياة العربيّة منذ القِدَم حتّى عُدّ ديوان العرب؛ أي جامعا وحافظا للتّراث العربيّ، فكانت تَنعَقد لأجله المجالس، وجُعِلَت الأسواق مَرتَعا للشّعراء ومُساجَلاتهم الشّعريّة، ممّا جعَلهم يُحسّون بأهميّة ما يَنظمونه، فكان الواحد منهم يَظلّ حولا كاملا وهو يُنَقِّح أشعاره ويُجوّدها؛ كما عُرِف عن زُهير بن أبي سلمى وحوليّاته. فإنّ النّقد في العصور الأولى (ابتداءً من العصر الجاهلي)انصَرَف إليه؛ ذلك لأنّ الشّعراء كانوا هم أُمَراء الكلام.

ولَقَد أدرَك النّقّاد اللّغويّون وعلى رأسهم النّحاة -رغم ما عُرِفوا به من تَمسُّك بالقواعد النّحويّة- خصوصيّة اللّغة الشّعريّة، فعامَلوه معامَلة خاصّة، فسيبويه يعقد في كتابه بابا خاصّا سمّاه: (باب ما يحتمل من الشّعر) مُقرِّرا فيه "أنّه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صَرف ما لا يَنصرف..."٢٢ و"أجازَت العرب فيه مالا يجوز في الكلام اضطرّوا إلى ذلك أم لم يَضطرّوا..."٢٣ وهذا نابع من صميم معرفَتهم بخاصيّة اللّغة الفنيّة الرّامية إلى تحقيق الجمال الآسر للألباب. وهو ما جَعَلَنا نضمِّن هذا المبحث الذي عالَجنا

فيه مفهوم النّقد اللّغوي حَديثا عن خاصيّة هذه اللّغة؛ لِبَيان أنّ النّقد اللّغوي الذي وُجِّه للشّعر العربيّ لم يُغفِل هذه الخاصيّة.

• ثانيا: خاصيّة اللّغة الشّعريّة.

لم يَختَلف النّقّاد منذ بداية الحركة النّقديّة وحتّى عصرنا الحاليّ في أنّ للشّعر لغة خاصّة ذات سِمات تُميّزها عن لغة النّثر؛ لِذا يَنبَغي أن تراعَى طبيعتها في الحُكم عليها. وهو ما جَعل الخليل بن أحمَد الفراهيدي (ت١٧٥ه) يقول بأنّ "الشّعراء أُمَراء الكلام يصرفونه أنّى شاءُوا، ويَجوز لهم ما لا يَجوز لِغَيرهم من إطلاق المعنى وتقييده... والجَمع بين لغاته، والتّفريق بين صِفاته، واستخراج ما كَلَّت الألسن عن وَصفه ونَعْته، والأذهان عن فَهمه وإيضاحه، فيُقَرّبون البعيد ويُبعِدون القريب، ويُحتَجّ بهم ولا يُحتَجّ عليهم".٢٤ وهذا لا يَعني أنّ الشّعَراء مَعصومون من الخطأ، بل فيه دلالة على اتّساع مَداركهم وبُلوغهم أعلى مُستويات المعرفة بِعُلوم اللّسان؛ لذلك لابُدّ من التّبصُّر في تَخريج كلامهم.

واللّغة الشّعريّة تَنضوي على مجموعة طاقات تعبيريّة، ترتفع فيها وَتيرة الإيحاء ويتقلّص فيها التّصريح؛ أو بمعنى آخر هي إبداع يَنقل اللّغة من مُستواها العادي إلى مستوى آخر يَظهر فيه التّفرّد والتميّز في الأسلوب.

وإذا أتينا إلى ما قاله المعاصرون عن اللّغة الشّعريّة نجده عين ما ذهب إليه القدماء. فالنّاقد (جون كوهن) يُسمّيها اللّغة العليا،٢٥ حيث جَعَلها تقوم أساسا على الانزياح؛ وهذا الأخير خَرق لِقاعدة أو لِمَبدأ من مبادئ اللّغة، لكنّه يَشتَرِط أن يكون هذا الخَرق بَنّاءً؛ أي في إطار مُراعاة انسجام الكلام وحفظ وظيفته التّواصليّة٢٦. والأمر نفسه دعا إليه (إدوارد سابير) في قوله: " وحين يكون التّعبير ذا دلالة غير اعتياديّة نُسَمّيه أدبا. والفنّ تعبير شَخصيّ جدّا بحيث لا نَرغَب أن نَعزو له أيّ نوع من التّقييد بأيّ صورة من الصّور المهيّأة سَلَفا"٢٧ وهنا تَكمن صعوبة العمَل النّقدي، إذ لابُدّ للنّاقد اللّغوي من امتلاك ذوق فنّيّ يُمَكِّنه من تأويل الخروج المُبَرَّر عن المقاييس اللّغويّة.

لكن وجهة النّظر هذه إلى لغة الشّعر والتي تَصل بها إلى حَدّ القَداسَة، فَتُتَّخَذ مثالا يُحتَذى به ويُقَنّن على وِفقه، لا تَعني أنّ كلّ ما يَنظمه الشّعراء صحيحا، ولا أنّهم في مَنأى عن الوقوع في الخَطأ، خاصّة الجاهليّين منهم الذين كانوا مَنهَلا استَقى منه النّحاة قواعدهم. وقد أدرَك علماء اللّغة ذلك، ممّا جعَل أحمَد بن فارس يقول: "وما جعل اللّه الشّعراء معصومين يُوَقَّون الخطأ والغَلَط، فما صَحّ من شعرهم فَمقبول وما أبَته العربيّة وأصولها فمردود"٢٨.

ومن ثَمّ نقول إنّه لابُدّ من جَعْل قواعد اللّغة وإن تأخّرَت معيارا للحُكم على الشّعر حتّى أشعار الجاهليّين؛ لأنّ قوانين اللّغة وُضِعَت بعد استقراء وقياس واستنباط لِما انتهى إليه كلام العرب، فكانت هذه القواعد مُحَصِّلة لِمَا اطَّرَد منه٢٩

ونَخلُص إلى أنّه ينبغي على النّاقد اللّغويّ ألّا يُهمِل المقاييس والقواعد اللّغويّة التي يقوم عليها النّظام اللّغويّ العام في نَقده للشّعر، كما أنّه لا ينبَغي التّشدّد في فَرض هذه المقاييس على اللّغة الشّعريّة؛ لأنّها لا تحتَمِل أن يُجرَى عليها ما يَجري على لغة النّثر، وإنّما يُقبَل ما نَدُر من الصِّيَغ، وكذا ما ابتَعَد عن القياس –ممّا سُمِع عند العرب– لِأجل تحقيق الجمال.

➢ المبحث الثّالث: فئات النّقّاد ومستوَيات اللّغة المعالَجَة.

سبق لنا أن ذَكَرنا المكانة السّامية التي حازها الشّعر، والتي جَعَلَت منه مَحَطّ الأنظار وأذْكَت الحركة النّقديّة الموجَّهة إليه، فانبَرى لِقيادتها مجموعة من النّقّاد الذين يُمكن تصنيفهم في فئات أربع: فئة الشّعراء، وفئة اللّغويّين، وفئة النّحاة، وكذا فئة الأُدَباء. وقد قامَت كُلّ فئة بتوجيه نَقدها إلى مُستويات معيَّنة من اللّغة، فالنّحاة وُجِّه نقدُهم إلى المستوى النحوي، ونقد اللّغويين إلى المستوى الدلالي. أمّا الشّعراء فكان نقدهم أكثر اتّساعا فَوُجِّه إلى مستويات عدَّة، تَراوَحَت بين النّحو والصّرف، والدّلالة، وكذا ما تَعَلَّق بِفقه اللّغة وبلاغة الكلام وكيفيّة تحقيقه للجَمال. واقتَصر نقد الأُدباء على بيان الاستعمالات الفصيحة، فكانت جُهودهم تَصبّ في فقه اللّغة. أمّا النّقد الموجَّه للمستوى الصّوتي فَكان شبه نادر، وانحَصَر في الحَديث عن تنافر الحروف؛ ويَرجع ذلك إلى كَون هذا المستوى (أي الصّوتي) يتَّسِم بالثّبات ونَأيِه عن التّغيُّر. لذلك لم نُورِده ضِمن ما سيأتي من نَقد كلّ فئة.

• أوّلا: فئات النّقّاد.

أ. الشّعراء:

حيث كانوا هم أوّل مَن حَمَل لِواء النّقد اللّغوي لِكَونهم –كما ذَكَرنا آنفا– أرباب الكلام العارِفين بِضُروبه ومَسالِكه.

وكان ذلك قبل وضع القواعد النحوية فنقدهم نابع عن ذوقهم الطبيعي الذي ارتبط بسلائقهم، فتناول اللّفظ والمعنى الجزئي المفرَد، وقام على الانفعال والتأثُّر دون اللّجوء إلى التّعليل. وبمَجيء الإسلام ظهرَت طلائع الموضوعية في النقد حيث صار ينظر للشعر بمنظار القيم الإسلامية وصار يقاس عليها في ألفاظه ومعانيه. وبرز النقد اللغوي بشكل جديد مع نشوء مادة علوم اللغة في العهد الأموي٣٠.

ومن أمثلة النقد الموجه إلى المستوى الدلالي نقد طرفة بن العبد للمسيب بن علس حين قال

وقد أتناسى الهمّ عند احتضاره

بناج عليه الصيعرية مُكدَم٣١

فقال طرفة: استنوق الجمل ذلك لكون لفظ (الصيعريّة) يدلّ على سِمة في عنق الناقة، والشاعر هنا وصف بها الجمل٣٢

أما المستوى الصرفي للّغة فيتجلى نقده في قول النابغة الذبياني لحسّان بن ثابت حين أنشد قائلا:

لنا الجَفَنات الغّر يَلْمَعن بالضّحى

وأسيافنا يَقطُرنَ من نَجدَة دَما٣٣

فقال له النابغة: "أنت شاعر ولكنك أقللت جفانك وأسيافك"٣٤؛ ذلك لأنه استعمل جمع القلة في (الجفنات) و(الأسياف) وترك جمع الكثرة وهو الأنسب لمقام الفخر، إذ كان من الأولى أن يستعمل (الجفان) و(السيوف)

ونقد المستوى النحوي يتمثل فيما روي عن ابن الرومي أنه نظم أبياتا يعتذر فيها عن أخطاء عرضَت له في بعض شعره .٣٥ وهذا من نقد الشعراء لنتاجهم الشعري الخاص بهم، لكن لا بد من التنبيه إلى أن هذا المستوى من اللّغة لم يلقَ حظّه من النقد عند الشعراء كَبَقيّة المستويات الأخرى، ويَرجع ذلك عند الأوائل منهم إلى غياب النّحو ومصطلَحاته هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان يَندر بينهم الوقوع في الخطأ النّحويّ على خلاف المتأخّرين منهم.

ب. الأدباء:

الذين اهتَمّوا بتَنمية لغة الأدَب والنّهوض بالأساليب، فاستَقصَوا ما يَحسُن من الألفاظ والعبارات، ومُناسَبَتها للمَقام، كابن قتيبة، وابن السكّيت، والحريريّ... فنبَّهوا إلى اللّفظ الفصيح والاستعمال الصّائب في مُقابل الضّعيف المُستَهجَن. فنَجد ابن قُتيبة يورد مثالا فيما يُستَحسَن من المعاني في قَول الشّاعر:

وإنّي وإن أَوعَدتُه أو وَعَدتُه

لمُخلف إيعادي ومُنجز مَوعدي.٣٦

للدّلالة على أنّ إنجاز الوَعد عند العرب مكرمة، وكذلك تَرك إيقاع الوَعيد، وأنّ من سوء الفهم أن يُذهَب إلى إنجاز الوعد والوعيد٣٧.

ج. النّحاة:

اقتَصَر نَقد هذه الفئة للشّعر على الجانب اللّغويّ المتعلّق بنَظم الكلام، حيث تَرى أنّ كُلّ ما جاد من الشّعر خاصّة والأدب عامّة مَرَدّ جَودَته تلك إلى التزام معاني النّحو وقواعده، كما أنّ ما رَدُؤ منه يَرجع إلى مُجانَبَة تلك القواعد. وهذا ما جَعَلهم يَصفون بيت الفرَزدَق:

وما مثلُه في النّاس إلّا مُمَلَّكا

أبو أمّه حيّ أبوه يُقاربُه٣٨

بأَهجَن كلام، فَهو في هذا البيت يُريد مَدح إبراهيم بن إسماعيل بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك بذكر خُؤولته الخليفة، ورَحِمه الماسّة به. فَصَنَع فيه من تَقديم وتأخير ما أتعَب أهل اللّغة والنّحو بشَرْحه.٣٩ وهو ما جَعَل الجرجانيّ يَحكم بفَسَاد نَظْمه، حيث قال: "أنّ الفساد والخلل كان من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب وصَنَع في تقديم وتأخير أو حذف وإضمار، أو غير ذلك ممّا ليس له أن يَصنَعَه، وما لا يَسوغ، ولا يَصحّ على أصول هذا العلم"٤٠

د. اللّغويّون:

وهم علماء العربيّة الذين حرصوا على جَمع الألفاظ وبيان دلالاتها، فوُجِّه نَقدُهم إلى المستوى الدّلاليّ للُغة الشّعر. ونُورِد في هذا مثالا للأصمعي حين عاب قول ذي الرمّة:

حتّى إذا دَوَّمَت في الأرض أدرَكَه

كِبْرٌ ولو شاء نَجّى نَفسَه الهرَبُ٤١

وذلك لأنّه استَعمَل لَفظ (دَوَّم) مكان (دَوّى). فقال الأصمعي: "الفصحاء لا يَقولون دَوَّم في الأرض، وإنّما يقولون دَوّم في السّماء إذا حَلَّق، ودَوَّى في الأرض إذا ذهب".٤٢

وهذه الأمثلة التي سُقناها لكلّ فئة هي على سبيل التّمثيل والإيضاح، وليسَت على سبيل الحَصر، أُريدَ من خلالها بيان نشاط حركة النّقد اللّغويّ منذ العصر الجاهليّ – إذ كان في تلك الفترة نابعا عن طَبع وسَليقة لا يَتّسم بالعلميّة– وبُلوغه الذّروة مع ظهور المصطلحات الخاصّة بعلوم العربيّة في نهاية العهد الأمويّ، فصار نَقدا علميّا قائما على التّعليل.

➢ المبحث الرّابع: تحليل نماذج من النّقد اللّغويّ في الشّعر العربيّ.

١. تحليل نموذَج للنّقد اللّغوي المُوجَّه للشّعر الجاهليّ:

في قَول الشّاعر الحارث بن حلزة اليشكريي:

أَجمَعوا أمْرَهم بلَيل فَلَمَّا

أصبَحوا أصبَحَت لهم ضَوضاء[٤٣]

أَخَذ عليه إبراهيم اليازجي أنّه أنّث (الضّوضاء)، وحَكَم بتَذكيرِها مُطلَقا، يقول في ذلك: "على أنّ مثل هذا الوهم جاء حتّى في كلام بعض الجاهليّين؛ لأنّه من المَواضع التي تَلتَبس على غير اللّغويّ... فَأنّث الضّوضاء على تَوهُّم أنّه من باب شَحناء وبَغضاء، والذي يَلزَم عن هذا أن يَكون اشتقاقه من ضَاض، يَضوض، وهي مادّة لم يَنطقوا بها أيضا. والصّحيح أنّ ضوضاء وزنه فَعْلال على حَدّ بَلبال وزَلزَال، واشتقاقه من الضُّوَّة، وهي الصِّياح والجَلَبَة..."[٤٤]

نقول إنّ المَسألة التي أشار إليها النّاقد هنا صَرفيّة دلاليّة، أي كان عليه الرّجوع إلى أمّات كُتُب اللّغة والنّحو فيها قَبْل الحُكم بالخَطأ على الشّاعر. واستنادا إلى ما أورَدَه العلماء كسيبويه (ت١٨٠ه) في كتابه، وابن جنّي (ت٣٩٢ه) في الخصائص[٤٥]، وابن سيدة (ت٤٥٨ه) في المخصَّص[٤٦]، يَتَّضح أنّ في (ضَوضاء) لُغتين: إحداهما أنّها مُذَكَّرَة من فَعْلال وهذا المصدَر من ضَوضى يُضَوضي الرّباعيّ، والهمزة في الآخر مُنقَلِبَة عن واو، وهي لُغَة مَن صَرَفها. وثانيهما أنّها مُؤنَّثَة على لُغَة مَن لَم يَصرِفها على وزن فَعْلاء، وهي من الفعل الثّلاثي ضَاض يَضُوض.

والذي يُحسَب للنّاقد أنّه لَم يَمنَعه كَون الشّاهد الشّعريّ يَندَرِج ضمن عُصور الفَصاحة من النّظر في لُغته، لكنّه تَسَرَّع في حُكمه هذا، ولَم يَأخُذ بالحُسبان سِعَة كلام العرب، فكما قيل مَن عرف كلام العرب لم يُخطئ أحدا، وهذا لا يَعني فَتح المَجال للوَضع في اللّغة ممّا ليس جاريا على نُظُمها؛ وإنّما يَنبَغي على النّاقد اللّغويّ أن يَجعَل تَصويبه مَشفوعا بالدّليل، وأن يُمعِن النّظر فيما يَقوله الشّعَراء عامّة، والجاهليّون منهم خاصّة قَبل تَخطيئهم؛ ذلك لأنّ أولئك الأوائل أُوتوا من نَفاذ البَصيرة، وقُوَّة السّليقة، ودُربَة الفكر في تَصريف الكَلام مالا يَخفى على عاقل.[٤٧]

كما أنّ ما ذَهَب إليه العدنانيّ في مُحاوَلة رَدّ قَول إبراهيم اليازجي، وتَبرِئة الشّاعر من الخطأ فيه قصور نَظر. يقول في ذلك: "... ويَرى أنّها يَجب أن تُذَكَّر. والحقيقة هي أنّ ضوضاء مُؤنَّثة..."[٤٨] ثمّ قال: "ولَم أجد مُعجَما واحدا يُذَكِّر كلمة (ضوضاء)"[٤٩] ومعجَم المُخصَّص لابن سيدة يَرُدّ مَقولَته هذه؛ فقد جاء فيه أنّ التّذكير لُغَة مَن صَرَفها[٥٠]. إضافة إلى أنّ ما قَدَّمه من دَليل حَول كَونها مُؤنَّثة، هو دليل قاصر كذلك؛ فقد أراد تَقويَة قَوله بذِكر أنّ صاحب لسان العرب لم يورِد تَذكيرَها وهو الحَريص على إيراد كلّ شاردَة وَواردَة في اللّغة.[٥١]

و نَقول إنّ عَدم ذكر تَذكير الصّيغة عند ابن منظور لا يَمنَع أن تَكون كذلك في لُغة أخرى. ولكن لابُدّ للنّاقد اللّغويّ أن يَحوز طُول نَفَس في البَحث والتّنقيب، فلا يَقتَصر على مَصادر لُغويّة دون أخرى؛ بل لابُدّ أن يَمتَلِك نظرَة مَوسوعيّة.

٢. تحليل نموذَج للنّقد اللّغويّ الموجَّه للشّعر الإسلاميّ:

يقول رؤبة بن العجّاج في وَصْفِه الرّامي: لا يَلتَوي من عَاطِس ولا نَفَق[٥٢]

نقد الشّاعر هنا في استعماله مصدَرا لَم تَتَكَلَّم به العَرَب في (نَفَقَ)؛ حيث عَدَل عن استعمال المَصدَرَين المَسموعَين لهذا الفعل، وهما: (النَّفيق) و (النُّفاق). يقول ابن قتيبة مُخَطِّئا الشّاعر في بيته هذا: "إنّما هو النّفيق والنُّفاق، وجاء بشيء بينهما".[٥٣] غير أنّ القزّاز لَم يَرضَ أن يوسَم الشّاعر بهذا الخطأ، فأخَذ يَتأوّل كلامَه ليُخرِّجَه على وَجه من الصحّة، فقال: " والمصدر (النّفيق) و(النّفاق)، ولكن جاء به على هذا (النَّفْق)، وحرَّك السّاكن اضطرارا، وذاك أنّ أصْل الأفعال الثّلاثيّة أن يأتي مَصدرها على (الفَعْل)..."[٥٤]

والذي نَراه أنّ خطأ صِّياغة اللّفظ يَظهر جَليّا في بيت رؤبة، وليس كلام القزّاز فيه سوى مُجَرَّد تَخريج مُتكَلَّف؛ ذلك لأنّ الأفعال الثّلاثيّة مصادرها سَماعيّة، وكما ذَكَرنا آنفا إنّ المصدَرين اللّذَين أورَدهما ابن قتيبة من المسموع عن العرب. كما أنّهما وافَقا ما جاء في القياس في قولهم (أي النّحاة): إنّ ما دَلّ على صَوت يكون مَصدره على فُعال أو فَعيل، وقد يَجتمعان مَصدَرَين لفعل واحد.[٥٥] والنُّغاق والنّغيق صَوت الغراب، وهذا ممّا فشا في الاستعمال وقَوِي في القياس، فالحُجّة واضحة فيه، ولا طائل من التّأوُّل في هذا الموضع.

٣. تحليل نَموذَج للنّقد اللّغويّ المُوجَّه للشّعر المُوَلَّد:

يقول بشّار بن برد:

والآن أَقْصَر عن سُمَيّة باطلي
وأشَار بالوَجَلى عَلَيّ مُشير

وقال:

على الغَزَلى منّي السّلام فرُبّما
لَهَوتُ بها في ظلّ مُخضرَّة زُهر٥٦

لقَد قَدَح هذين البيتين الأخفَش (ت٥٢١٥)، فقال: "لَم يُسمَع من الوَجَل والغَزَل (فَعَلى)، وإنّما قاسَهما بَشّار، وليس هذا ممّا يُقاس، إنّما يُعمَل فيه بالسّماع".٥٧ وذلك لأنّه اشتقّ وَصفا من الوَجَل والغزَل قاسَه على (جمَزى) التي من (الجَمَز) الواردَة في بيت لأميّة بن أبي عائذ الهُذَلي:

كأنّي ورَحلي إذا رُعْتُها
على جَمَزى جازىء بالرّمال٥٨

فَعَاب عليه الأخفَش هذا القياس؛ لأنّ القياس لا يكون إلّا على ما اطّرَد سَماعه، وهذا هو مَنهَج النّحاة في هذه المسألة. لكن نقول إنّ وُرود هذه الصّيغة في المَسموع، وإن نَدُر يُبيح للشّاعر القياس عليه؛ لأنّ هذا المسموع يَندَرِج ضمن عصور الاحتجاج، فأميّة بن أبي عائذ شاعر مُخضرَم عاش الجاهليّة والإسلام. وأمّا ما ذَهَب إليه نعمة رَحيم العزاوي في قوله: "وبشّار لم يُخطئ مادام قد عَمد إلى مادّة لغويّة موجودة فاشتَقّ منها لفظا على هيئة وَزن مَوجود أيضا".٥٩ فنَرى أنّ الاشتقاق في اللّغة لا يكون مُطلَقا بأن يُفتَح المجال لأيّ كان لابتكار واختراع ألفاظ جَديدة، وإنّما يَخضَع إلى مَقاييس مُحَدَّدَة يَعرفها أهل الصّنعَة، وإلّا قاد ذلك إلى نَوع من الفوضى اللّغويّة.

والذي جعَلَنا نَجزم بصحّة قياس بشّار لهَذه الألفاظ هو وُجودها في السّماع؛ إذ لا يَنبَغي أن يُنكَر الشّذوذ في اللّغة٦٠، كما أنّ اللّغة الشّعريّة تُتيح لصاحبها العَمَل بالشّاذ كما بيّنا آنفا. ولَم يَكن الأخفَش (ت٥٢١٥) بمَنأى عن مَعرفة لغة الشّعر، لكن يُمكن القَول إنّ ما دَفعه إلى هذا النّقد هو ما عُرف من النّحاة من تَحامُل على الشّعراء المولّدين، فلَم يَكونوا ينظرون إلى أشعارهم بنَظرَة علميّة، بل نبذوا شعرَهم لكَونهم خارج حدود الفصاحة الزمنيّة. ويظهَر ذلك جَليّا فيما قاله أبو عمرو بن العلاء عن الأخطل: "لو أدرَك يَوما واحدا من الجاهليّة ما قَدَّمتُ عليه أحدا"٦١.

٤. تحليل نموذَج من النّقد اللّغوي الموجَّه للشّعر الحديث:

في قَول الشّاعر إيليا أبو ماضي:

ما بالُك مُنكَمِشا كَمِدا؟
قُم نَلعَبْ في فَيْء الشَّجَر
ونهزُّ الأغصُن والعُمُدا
ونَذُودُ الطّير عن الثَّمَر
أو نَصنَعُ خَيلا من قَصَب
أو طَيَّارات من وَرَق
وَمُدًى وسُيوفا من خَشَب
ونَجولُ ونركُضُ في الطُّرُق٦٢

يقول طه حسين في لُغة شعر إيليا عموما: "ولَستُ أزعُم أنّ لُغَة الشّاعر رَديئة أو مُنكَرَة، ولكنّها تُقَارب الرّداءة أحيانا حتّى تُوشك أن تُوغل فيها إيغالا، ولعلّ الشّاعر نَفسه أنس الضّعف في لُغته، ولعلّه حاوَل أن يُصلحه فلَم يَستَطع، فاتّخَذ الضّعف مَذهبا"٦٣. والذي دَفَع النّاقد لهذا القَول ما تَفرَّق في ديوان الشّاعر من أخطاء سواء ما تَعلَّق بسوء استعماله للألفاظ أم ما أحدَثه من إخلال بالقواعد النّحويّة، وهذه الأبيات مثال للنّوع الثّاني من الأخطاء التي استساغها الشّاعر. يقول النّاقد فيها: "وستُلاحظ في الوقت نَفسه شيئا من فَساد النّحو عند الشّاعر، يُغْنينا أن نَضرب لك الأمثال ممّا في الدّيوان من خَطأ لا يُحتَمَل من شاعر مجيد، فَكلّ هذه الأفعال وقعَت في جواب الأمر، ومن حقّها أن تُجزَم، ولكن الشّاعر لم يَحفل بهذا الحقّ..."٦٤ فكان من الأولى أن يَأتي بالأفعال الآتية: (نلعَب، نهزّ، نذود، نصنع، نجول، نركض) مجزومة بعد الطّلَب (قُم) لكنّه جَزَم في (نَلعَب) ورَفَع بقيّة الأفعال مُراعاة للوزن-هذا ما يَظهر للقارئ من الوَهلة الأولى- أي إنّه أخضَع النّحو للعروض، ولكن في الحقيقة إنّ خروجه هذا عن القاعدة النّحويّة ليس لأجْل استقامة الوزن، بل لأنّها دعوة أطلَقَتها مجموعة من شعراء المَهجر؛ مفادها أنّه على لغة الشّعر أن تُساير اللّغة المُتداوَلة بين النّاس، وذلك بالخروج عن التعقيد الذي توسَم به اللّغة الفصحى وقواعدها حسب رأيهم٦٥. وهو ما أدرَكه النّاقد حين قال: "... أو قُل لم يَحفل بالنّحو ولا بالعروض"٦٦.

٥. تحليل نموذَج للنّقد اللّغوي المُوجَّه للشّعر المُعاصر:

في قَول الشّاعر نَذير العظمة:

أقفاصه التَرنّ في الهَيَاكل
في الأَروقَة المَعاول
التَرنّ في الشَّوارع الغَوائل٦٧

تُورد نازك الملائكة نَقدا لاذعا فيه، وتَصفه بكَونه عَبَث عابث غير مَسؤول٦٨، تقول في ذلك: "...الظّاهرة اللّغويّة الخَطيرة التي بَدَأت منذ سنين تَشيع في المدرَسَة اللّبنانيّة الحديثة، ظاهرة العَبَث بالقواعد النّحويّة الرّاسخة، وإخضاع اللّغة للسّماع الشّاذ الذي لا يُعتَدّ به، لماذا

لَم يَحتَجّ أيّ مِن نُقّادنا على (أل) التّعريف وقد راح جيل كامل من شباب لبنان يُدخلها على الأفعال..."[٦٩]

وحُقَّ للنّاقدة أن تَثور على هذا الشّعر؛ لأنّ الخطأ فيه بيِّن لا لبس فيه، ف(أل) التّعريف مِن علامات الاسم ولا تَدخُل بحال مِن الأحوال على الأفعال، وهذا من المُسَلَّمات النَّحويّة. وإذا سَلَّمنا بأنّ الشّاعر هنا اتّبَع السّماع الشّاذ الذي لا يُعتَدّ به كما زَأت نازك الملائكة؛ أي إنّه تَابَع الفرزدق في خَطئه حين قال:

ما أنت بالحَكَم التُرضَى حُكومته

ولا الأصيل ولا ذي الرَّأي والجدَل[٧٠]

إلّا أنّ مُتابَعَته هذه لا تُبرّر له خطأه، إذ يَنبَغي على الشّاعر أن يَحوز مَلَكَة لغويّة رَصينة تُمَكِّنه مِن مَعرفة ما يُؤخَذ وما يُرَدّ مِن أشعار الأوائل، فإنّهم لَيسوا مَعصومين مِن الخَطأ كما أسلَفنا. ولَكِن يَبدو أنّ هذا الخطأ يَشتَرك فيه الشّاعر ونُقّاد عَصرِه؛ إذ لم يُسَلِّطوا الضّوء على هذا الزَّلَل. وبما أنّ اللّغة مِرآة عاكسة لحياة الأمّة المُتكلّمة بها، فإنّ هذا يَنمّ عن ضعف لُغويّ مَسّ هذا العصر، مِمّا أدّى إلى التّهاوُن في إعمال النّواميس اللّغويّة، وعدّها قيدا مِن قيود الإبداع الشّعريّ.

➢ خاتمة:

لقد توصَّل هذا البحث إلى جُملة مِن النتائج التي تَمَخَّضَت عن الوصف والتّحليل، وهي كالآتي:

- إنّ تحديد زمن الاحتجاج في اللّغة العربيّة لا يَعني التّضييق على مُستَعمليها، وتَجاهل تطوّرها، وإنّما هو عَمَل مَنهجي اتَّخَذه العلماء لاستنباط النّظام العام الذي تَقوم عليه لغة العَرَب.
- لابُدّ للنّاقد اللّغويّ أن يَأخذ بِعَين الاعتبار ثراء اللّغة العربيّة، ولهجاتها، وكذا تعدّد أساليبها قبل إصدار أحكامه.
- كما يَنبغي عليه أن يَتَّخذ مَرتبة وَسَطا في العمليّة النقديّة؛ فلا يَتَعصَّب للقَديم فَينظر إليه بِعَين القداسة – فَلَيس أحد بِنَجوة مِن الخطأ- كما لا يَتساهل فيَدعو لِتَرك القواعد الأصول للّغة.
- يُعَدّ الازدواج اللّغوي وبُعد ما بين لغة الحياة اليوميّة ولغة الأدب أبرز سَبب لتَفشّي الخطأ في الشّعر المعاصر.
- إنّ النّظر إلى لُغة العصور الأولى بِمنظار القَداسَة هو ما أدّى بِشعراء العصور المتأخّرة إلى التّقليد، والسّعي إلى تَصيُّد الصّيَغ اللّغويّة التي حَواها الشّعر القديم دون نَظَر وإعمال فِكر، الأمر الذي أَفقَدَهم الثقة بِكَفاءاتهم البيانيّة.
- وأخيرا يُعَدّ المنهَج اللّغويّ أنجَع منهج لِدراسة الأدب؛ لأنّه لا يُمكن سَبر أغوار نفائس المعاني دون حِيازة الآليّات اللّغويّة المناسِبة.

◄ الهوامش:

١ – ينظر علي أبو المكارم، أصول التفكير النّحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٣.

٢ – ينظر المرجع نفسه، ص٣٣.

٣ – أبو البركات بن الأنباري، رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، دمشق، ١٩٥٧، ص٨١.

٤ – وهذا ما اختارَه ابن جنّي (ت٣٩٢ه)، وابن مالك (ت٦٧٢ه)، والسيوطي (ت٩١١ه). وذهب إليه من المحدَثين: حلمي خليل، ومحمّد عيد.

٥ – ينظر محمّد بن الطيّب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق: محمود فجّال، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، حكومة دبي، ط٢، ٢٠٠٢، ج١، ص٤٩.

٦ – ينظر بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ج١، ص٣١٨.

٧ – ينظر أحمد مختار عمر، دراسات لغويّة في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص١٤٣.

٨ – ينظر أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨، ص٢٥.

٩ – محمّد بن الطيّب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ص٥٠.

١٠ – المرجع نفسه، ص٥٢.

١١ – ينظر خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٠٣.

١٢ – ينظر محمّد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة–رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث–، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ص١١٣.

١٣ – ينظر محمود فجّال، الحديث النّبوي في النّحو العربي، أضواء السّلف، الرياض، ط٢، ١٩٩٧، ص٠٦.

١٤ – ينظر جلال الدّين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٦، ص٩٣.

١٥ – ينظر خديجة الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص٦٩.

١٦ – ينظر سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، دمشق، ١٩٩٤، ص١٩/ ص٢٠.

١٧ – ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير/ محمد أحمد حسب الله/ هاشم محمد الشاذلي، دار المعارِف، القاهرة، ص٤٥١٧.

١٨ – شوقي ضيف، النّقد، دار المعارِف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥، ص٠٩.

١٩ – ينظر محمّد مندور، في الميزان الجديد، مؤسّسات .ع. بن عبد الله، تونس، ط١، ١٩٨٨، ص١٣٥.

٢٠ – ينظر نعمة رحيم العزاوي، النّقد اللّغوي بين التّحرير والجمود، منشورات دائرة الشّؤون الثّقافيّة والنّشر، بغداد، ١٩٨٤، ص١٤.

٢١ – ينظر المرجع نفسه، ص١٢.

٢٢ – عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، ج١، ص٢٦.

٢٣ – ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشّعر، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠، ص١٣.

٢٤ – أبو حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمّد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط٣، ١٩٨٦، ص١٤٣/ ص١٤٤.

٢٥ – ينظر جون كوهن، النّظريّة الشّعريّة –بناء لغة الشّعر–، ترجمة: أحمد درويش، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٥١.

٢٦ – ينظر جون كوهن، بنية اللّغة الشّعريّة، ترجمة: محمّد الوليّ/ محمّد العمري، دار توبقال، المغرب، ط١، ١٩٨٦، ص٠٦.

٢٧ – إدوارد سابير، اللّغة والخطاب الأدبي، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص٢٩.

٢٨ – أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٢١٣.

٢٩ – ينظر صلاح الدّين الزّعبلاوي، مسالك القول في النّقد اللّغوي، الشركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤، ص٢٤/ ص٢٥.

٣٠ – ينظر محمد بن عمران المرزباني، الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء، تحقيق: محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١،

١٩٩٥، ص٠٣/ ص٠٥.

٣١ – المرجع نفسه ص١١٠.

٣٢ –ينظر المرجع نفسه، ص١١٠.

٣٣ – المرجع نفسه، ص٧٦.

٣٤ – المرجع نفسه، ص٧٦.

٣٥ – ينظر نعمة رحيم العزاوي، النّقد اللغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السّابع الهجري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨، ص٦٧.

٣٦ – عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، دار الكتب المصريّة، ١٩٢٥، ج٢، ص١٤٢.

٣٧ – ينظر المرجع نفسه، ج٢، ص١٤٢.

٣٨ – محمد بن عمران المرزباني، الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء، ص١٣٣.

٣٩ – ينظر المرجع نفسه، ص١٣٣.

٤٠ – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رضوان الداية/ فايز الدّاية، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

٤١ – الحسن بن بشر الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمّام والبحتري، تحقيق: السيّد أحمَد صقر/ عبد اللّه المحارِب، دار المعارف،١٩٩٤، ص٤٤/ ص٤٥.

٤٢ – المرجع نفسه، ص٤٤/ ص٤٥.

٤٣ – ابن منظور، لسان العرب، ص٣٣٢١.

٤٤ – إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، مطبعة مطر، مصر، ط١، ص١٨.

٤٥ – ينظر صلاح الدّين الزعبلاوي، مسالك القول في النّقد اللّغوي، ص٣١.

٤٦ – ينظر علي بن إسماعيل ابن سيدة، المخصّص، المطبعة الأميريّة ببولاق، مصر، ط١، ١٣١٦ه، ج١٦، ص١٦.

٤٧ – ينظر صلاح الدّين الزعبلاوي، مسالك القول في النّقد اللّغوي، ص٢٨/ ص٣٣.

٤٨ – محمّد العدناني، معجم الأخطاء الشّائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ص١٥١.

٤٩ – المرجع نفسه، ص١٥١.

٥٠ – ينظر علي بن إسماعيل ابن سيدة، المخصّص، ج١٦، ص١٦.

٥١ – ينظر محمّد العدناني، معجم الأخطاء الشّائعة، ص١٥١.

٥٢ – عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢، ج٢، ص٥٨٣.

٥٣ – المرجع نفسه، ج٢، ص٥٨٣.

٥٤ – القزّاز القيرواني، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، تحقيق: رمضان عبد التوّاب/ صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، ص٢٨١/ص٢٨٢

٥٥ – ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، منشورات الكتب العصريّة، بيروت، ١٩٩٢، ج١، ص١٦٣.

٥٦ – محمد بن عمران المرزباني، الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء، ص٢٨٦/ ص٢٨٧.

٥٧ – المرجع نفسه، ص٢٨٦/ ص٢٨٧.

٥٨ – الشعراء الهذليّون، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين/ محمود أبو الوفا، دار الكتب المصريّة، ١٩٦٥، ج٢، ص١٧٥.

٥٩ – نعمة رحيم العزاوي، النّقد اللّغوي بين التّحرير والجمود، ص٥٥.

٦٠ – ينظر صلاح الدين الزّعبلاوي، مسالك القول في النّقد اللغوي، ص٤٩.

٦١ – ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٩، ج٢، ص٣٩٥.

٦٢ – إيليا أبو ماضي، ديوان إيليا أبو ماضي، دار العودة، بيروت، ص٤٦٩.

٦٣ – طه حسين، حديث الأربعاء، دار المعارف، ط١٢، ١٩٨٩، ج٣، ص١٩٥.

٦٤ – المرجع نفسه، ج٣، ص٢٠٠.

٦٥ – ينظر ممدوح محمود حامد، تطوّر الشّعر العربي في المهجر، دار جليس الزمان، المملكة الأردنيّة، ط١، ٢٠١١، ص٧٨.

٦٦ – طه حسين، حديث الأربعاء، ج٣، ص٢٠٠.

٦٧ – نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط٣، ١٩٦٧، ص٢٩١/ ص٢٩٢.

٦٨ – ينظر المرجع نفسه، ص٢٩١.

٦٩ – المرجع نفسه، ص٢٩١.

٧٠ – محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠، ج١، ص١٥٧.

➢ قائمة المصادر والمراجع:

- الآمدي، الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمّام والبحتري، تحقيق: السيّد أحمَد صقر/ عبد اللّه المحارِب، دار المعارف،١٩٩٤.
- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٣٩.
- الإشبيلي، ابن عصفور، ضرائر الشّعر، تحقيق: السيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠.
- الأفغاني، سعيد، في أصول النّحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، دمشق، ١٩٩٤.
- ابن الأنباري، أبو البركات، رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلّة في أصول النّحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوريّة، دمشق، ١٩٥٧.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمد رضوان الداية/ فايز الدّاية، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٧
- حامد، ممدوح محمود، تطوّر الشّعر العربي في المهجر، دار جليس الزمان، المملكة الأردنيّة، ط١، ٢٠١١.
- الحديثي، خديجة، – الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤

– موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١

- حسين، طه، حديث الأربعاء، دار المعارف، ط١٢، ١٩٨٩.
- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
- الزعبلاوي، صلاح الدين، مسالك القول في النّقد اللّغوي، الشركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤.
- سابير، إدوارد، اللّغة والخطاب الأدبي، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
- ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المخصّص، المطبعة الأميريّة ببولاق، مصر، ط١، ١٣١٦ه.
- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النّحو، تعليق: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٦.
- ضيف، شوقي، النّقد، دار المعارِف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥.
- عبد الحميد، محمد محيي الدين، شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠.
- العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشّائعة، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.
- العزاوي، نعمة رحيم، –النّقد اللّغوي بين التّحرير والجمود، منشورات دائرة الشّؤون الثّقافيّة والنّشر، بغداد، ١٩٨٤.

–النّقد اللغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السّابع الهجري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨.

- عمر، أحمد مختار، – البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨.

– دراسات لغويّة في القرآن الكريم وقراءاته، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١

- عيد، محمّد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة–رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث–، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
- الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العربيّة، منشورات الكتب العصريّة، بيروت، ١٩٩٢.

- ابن فارس، أحمد، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- الفاسي، محمد بن الطيّب، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق: محمود فجّال، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، حكومة دبي، ط٢، ٢٠٠٢.
- فجّال، محمود، الحديث النّبوي في النّحو العربي، أضواء السّلف، الرياض، ط٢، ١٩٩٧.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، – الشّعر والشّعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢.

–عيون الأخبار، دار الكتب المصريّة، ١٩٢٥.

- القرطاجني، أبو حازم، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق: محمّد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط٣، ١٩٨٦.
- ابن قنبر،عمرو بن عثمان (سيبويه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
- القيرواني، القزاز، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، تحقيق: رمضان عبد التوّاب/ صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.
- كوهن، جون، – بنية اللّغة الشّعريّة، ترجمة: محمّد الوليّ/ محمّد العمري، دار توبقال، المغرب، ط١، ١٩٨٦.

– النّظريّة الشّعريّة –بناء لغة الشّعر–، ترجمة: أحمد درويش، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠.

- أبو ماضي، إيليا، ديوان إيليا أبو ماضي، دار العودة، بيروت.
- المرزباني، محمد بن عمران، الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء، تحقيق: محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- أبو المكارم، علي، ، أصول التفكير النّحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦.
- الملائكة، نازك، قضايا الشعر المعاصر، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط٣، ١٩٦٧.
- مندور، محمّد، في الميزان الجديد، مؤسّسات .ع. بن عبد اللّه، تونس، ط١، ١٩٨٨.
- ابن منظور، ، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير/ محمد أحمد حسب الله/ هاشم محمد الشاذلي، دار المعارِف، القاهرة.
- الهذليون، الشعراء، ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين/ محمود أبو الوفا، دار الكتب المصريّة، ١٩٦٥.
- اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، مطبعة مطر، مصر، ط١.